

العملين، ولكل عمل ظروفه وأساليبه وأدواته التي تتباين كلياً أوجزئياً. إن المشكلة الحقيقية التي تنعكس على الداخل تأتي من الممارسات الخاطئة - وأصر على هذا - انها حصيلتها تدخل الخارج وأثره على الداخل. لقد كنت أصر دائماً ودون انقطاع في المجالس الوطنية، على أننا نقرر الكثير الكثير من القضايا، ولكننا لا نلتزم بالتنفيذ بشكل جدي. في الداخل، نحن موجودون جميعاً كفصائل. وضمن الظروف التي يعيشها شعبنا في الأرض المحتلة، وضمن النضالات المطلوبة، أعتقد أننا اطلاقاً لن نكون إلا في جبهة وطنية موحدة وتعمل بشكل موحد. في الداخل لا توجد مكاسب بقدر ما توجد تضحيات، ومواقف تحد مع العدو، بينما نحن هنا في ظروف أفضل بكثير من ظروفهم هم، وبالتالي فإن عدم الالتزام في خارج الوطن المحتل - للأسف - ينعكس على الفصائل في الداخل وعلى سلوكهم. وأحياناً أصل إلى حد القول لنا جميعاً: ارفعوا أيديكم عن الداخل، واتركوهم ليعملوا من خلال واقعهم، ولن يكونوا اطلاقاً إلا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ملتزمين بقراراتها المتفق عليها شكلاً والمختلف عليها تنفيذاً، بسبب عدم التزام هذه الفصائل، بينما هم سيكونون ملتزمين. وسينشطون في اتجاه واحد، ويعملون في اطار واحد. هذه هي القضية الأساسية التي يجب أن نعالج فيها مشكلة الداخل. إلى أي مدى نحن نلتزم بقرارات مجالسنا الوطنية وننفذها، بينما أنا واثق أن التزام الداخل سيكون أقوى، وهم صادقون وواضحون في التزامهم بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، وبرفضهم للحكم الذاتي. وعندما يحدث الخلاف يحدث هنا في الخارج، ثم نعود لنصدره نحن إلى الداخل، حيث تبدأ المشكلات.

عربي عواد: أولاً اكرر تقديري لمجلة «شؤون فلسطينية» لعقد هذه الندوة حول قضايا النضال الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذا النضال أخذ يلعب في السنوات الأخيرة دوراً هاماً في دعم الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير بوجه عام، من خلال تصاعد النضال في الأرض المحتلة ضد الاحتلال، وضد مختلف المؤامرات على قضية الشعب الفلسطيني.

من الطبيعي، أن تحدث هذه الظاهرة (ظاهرة التباين بين الداخل والخارج)، لأن جماهيرنا هناك تواجه وجهاً لوجه كل مخططات الاحتلال في مجال التهويد، ونهب الأرض، وأجراءات القمع، وأيضاً المخططات السياسية الهادفة لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية. ولذلك ليس من الصدفة أن تقوم الحركة الوطنية هناك بمبادرات في مجال هذا النضال. فمثلاً، في مواجهة مشاريع الاحتلال لافتعال قيادة بديلة عن منظمة التحرير واستغلال مجازر ايلول، وكذلك محاولات النظام في الاردن بعد طرح مشروع المملكة المتحدة. كانت القوى الوطنية في الداخل هي التي بادرت إلى انشاء الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة لتضم كل القوى التي تجند طاقات شعبنا للتصدي لمؤامرة الادارة المدنية، حيث أطلق الاحتلال مشروعاً لتشكيل حركة سياسية تكون أداة لتنفيذ مشروع الادارة المدنية. ولمواجهة نشاط الحكم في الأردن لإقامة المملكة المتحدة. وعلى الأثر، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر الذي عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ قراراً